OSOUL
ECONOMIC AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT
للتطوير الاقتصادي والتنمية المستدامة

ملخص تقرير: مناخ الاستثمار في العراق 2026 الخارجية الأمريكية



بطاقة التقرير

البند	التفاصيل
العنوان	2026 Iraq Investment Climate Statement
الجهة	وزارة الخارجية الأمريكية
تاريخ الإصدار	أيلول 2026
عدد الصفحات	35 صفحة
التغطية	العراق الاتحادي وإقليم كردستان: قوانين الاستثمار، والتسجيل، والضرائب، والقضاء، والمصارف، والشركات العامة، والفساد، والعمل
زمن القراءة	نحو 18 دقيقة للتقرير الكامل، مقابل 7 دقائق لهذا الملخص

الخلاصة في 60 ثانية

يصف التقرير اقتصاداً عراقياً تقوده الدولة، ويموّل النفط أكثر من 90% من موازنته الاتحادية. والحكومة الجديدة برئاسة علي الزيدي، كما يذكر التقرير، جعلت تنويع الإيرادات أولوية، وهو هدف لم تحققه الحكومات السابقة. ويرى التقرير أن العراق يقدّم فرصاً حقيقية، خاصة في الكهرباء والغاز والحكومة الإلكترونية، لكن المستثمر يصطدم بعشرة عوائق: نزاعات العقود، والفساد، وتغيّر الأنظمة المستمر، وتسجيل الشركات، والإجراءات الكمركية، وارتفاع الالتزامات الضريبية، وغياب آليات فض النزاعات، وانقطاع الكهرباء، وضعف التمويل، والوضع الأمني. والخلاصة أن الحكومات أعلنت مراراً رغبتها في جذب الاستثمار، لكنها لم تُصلح الإجراءات والأنظمة التي تعيقه.

أهم النتائج

- **قانون الاستثمار جيد على الورق، ضعيف في التطبيق.** يمنح القانون إعفاءً ضريبياً لعشر سنوات وإعفاءً من رسوم استيراد المعدات، لكن المستثمرين يواجهون عقبات مثل إيداع جزء كبير من رأس المال في مصرف عراقي قبل الترخيص، وصعوبة تحويل الأرباح إلى الخارج فعلياً.
- **هيئات الاستثمار بلا أسنان.** تقدّم الهيئة الوطنية للاستثمار شباكاً واحداً للتأشيرات والتراخيص والكمارك، لكنها تعاني غموض الصلاحيات وضعف الموازنة، ولا تستطيع حل المشكلات البيروقراطية مع الوزارات الأخرى.
- **بيئة تنظيمية معتمة.** يضع تقرير البنك الدولي B-READY لعام 2024 العراق في الفئة الدنيا للإطار التنظيمي، بدرجة كفاءة تشغيلية 46.79 من 100. والأنظمة الداخلية للوزارات لا تُنشر في الجريدة الرسمية، فيضيف الموظفون إجراءات دون رقابة، ومشاريع القوانين لا تُطرح للتعليق العام.
- **الضريبة المقدّرة تقلق الشركات.** تشكو الشركات من أسلوب «الربح المفترض» الذي يطبّق نسب ربح مقدّرة على الإيرادات بدل الربح الفعلي، ومن تطبيق اشتراكات الضمان (5% على العامل و12% على صاحب العمل) على العمالة الأجنبية. الضريبة العامة على الشركات 15% و35% للنشاط النفطي.
- **الشركات العامة تزاحم القطاع الخاص بامتيازات قانونية.** تملك الحكومة نحو 192 شركة عامة يعمل فيها 500 إلى 600 ألف عامل. ويُلزم قرار عام 2009 الجهات الحكومية بالشراء منها، وتفوز بالمناقصات إذا كان عرضها ضمن 10% من أفضل عرض منافس، وتُعفى من التأمينات. ولا تُنشر تقاريرها المالية.



أهم النتائج

- **المصارف الحكومية تسيطر والائتمان شحيح.** تملك المصارف الحكومية الثلاثة الكبرى (الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة) نحو 85% من أصول القطاع، كثير منها قروض حكومية متعثرة. ويعتمد معظم الشركات على التمويل الذاتي أو غير الرسمي.
- **العودة إلى القائمة الرمادية.** أعادت مجموعة العمل المالي (FATF) العراق في 19 حزيران 2026 إلى قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة بسبب ثغرات في مكافحة غسل الأموال، وخاصة مخاطر النقد.
- **الفساد في كل المستويات.** يتركز في المشتريات الحكومية والتراخيص والكمارك، مع تقارير عن موظفين «فضائيين» في الرواتب، وابتزاز في الموانئ، وضغط لاختيار شركاء محليين متنفذين.
- **القضاء التجاري والتحكيم متأخران.** التحكيم ما زال يعمل بقانون المرافعات المدنية لسنة 1969، ومشروع قانون التحكيم الجديد أمام البرلمان منذ 2024. ولم تُغلق أي قضية إعادة تنظيم أو تصفية قضائية لشركة مدينة خلال السنوات الثلاث السابقة.
- **سوق العمل ضعيف المهارات.** البطالة 15.5%، والقطاع غير الرسمي واسع، ونقص العمالة الماهرة من أبرز معوقات الاستثمار، مع اشتراط أن يكون 80% من العاملين عراقيين.

85% | **15.5%** | **80%**

الأرقام الأساسية

المؤشر	القيمة	السنة
حصة النفط من الموازنة الاتحادية	أكثر من 90%	2026
الواردات من الولايات المتحدة	1.7 مليار دولار	2025
الكفاءة التشغيلية (B-READY)	46.79 من 100	2024
الشركات العامة	≈ 192 شركة، 500–600 ألف عامل	2026
حصة المصارف الحكومية الثلاثة من أصول القطاع	≈ 85%	2026
المؤسسات المصرفية المرخّصة	71 (7 حكومية، 23 تجارية خاصة، 28 إسلامية، 13 فرعاً أجنبياً)	2026
نمو الودائع في المصارف التجارية	≈ 40% خلال عامين	2026
ضريبة الشركات: عامة / نفطية	35% / 15%	2026
اشتراك الضمان: العامل / صاحب العمل	5% / 12% من الأجور	2026
البطالة	15.5%	2026

+90%

46.79

71



الإجراءات والإصلاحات العراقية: ما نُفّذ وما تعثّر

التقرير مخصص للعراق، فتُعرض هنا الإجراءات العراقية نفسها بدل تجارب الدول الأخرى: ما اتُخذ، وبأي أداة، وما النتيجة التي يرصدها التقرير.

ما حقق نتيجة ملموسة

الإجراء	الأداة	النتيجة
إصلاح المصارف الخاصة	برنامج إعادة ترخيص بالتعاون مع الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نفّذته أوليفر وايمان: حد أدنى لرأس المال حتى نهاية 2025، ومعايير بازل 3، وتقييم دوري 2026–2028	مصارف خاصة ملتزمة أقامت علاقات مراسلة مباشرة مع مصارف أمريكية وأوروبية
إنهاء مزاد العملة	إغلاق المنصة في 2 كانون الثاني 2025، وتحويل التمويل التجاري إلى منصة تتبّع إلكترونية	انتقال حصة متزايدة من تمويل التجارة بالدولار من السوق السوداء إلى قنوات رسمية قابلة للتدقيق
الدفع الإلكتروني والتعامل بالدينار	إلزام الجهات الحكومية والشركات بالدفع الإلكتروني (2023)، وإلزام المعاملات التجارية الداخلية والعقود الحكومية بالدينار (2024)	ارتفعت الودائع في المصارف التجارية نحو 40% خلال عامين
التسجيل الإلكتروني للشركات	النافذة الواحدة الإلكترونية على منصة الأونكتاد (2021، ومفتوحة للأجانب منذ 2023)	خفض تأخير التسجيل وفرص الفساد
أتمتة الكمارك	اعتماد نظام ASYCUDA الآلي للبيانات الكمركية منذ 1 كانون الثاني 2026	إدارة كمركية محوسبة، مع صعوبات مؤقتة للشركات المسجلة في الإقليم فقط
جذب شركات النفط	الانتقال من عقود الخدمة الفنية إلى اتفاقات تقاسم الأرباح في جولات التراخيص الأخيرة	شروط تجارية أكثر جاذبية بعد خروج شركات كبرى
إقليم كردستان: الملكية الأجنبية	تعديل قانوني الشركات والصناعة (كانون الثاني 2022)	سماح بملكية أجنبية 100%، مقابل 49% عادة في العراق الاتادي، وخفض رسم تسجيل الشركة من 6,000 إلى 3,000 دولار

ما تعثّر أو بقي معلّقاً

الإجراء	الوضع
إعادة هيكلة الشركات العامة المتعثرة	أُعلنت مراراً دون جدول زمني، وشبكات المحسوبية تربطها بالوزارات, دون اطلاق برامج شراكة واضح لتلك الشركات
إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد	نتائج محدودة؛ مقترح 2026 بتقسيم الرافدين إلى «مصرف خزينة سيادي» يدير حساب الخزينة الموحد لأكثر من 1,000 وحدة إنفاقية، و«الرافدين ون» شركة مساهمة مختلطة
قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مشروع أُرسل إلى البرلمان في نيسان 2025
قانون التحكيم الجديد	قيد المراجعة البرلمانية منذ 2024
توحيد جهات الملكية الفكرية	مشروع أقرّه مجلس الوزراء بعد شباط 2023 ثم توقف في البرلمان
مجلس حماية المستهلك	لم يُشكّل رغم صدور القانون عام 2010
الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	أُعيد إحياؤه، ويتطلب إصلاحاً تنظيمياً واسعاً
النافذة الواحدة في إقليم كردستان	معلّقة بانتظار التوقيع الإلكتروني والدفع الإلكتروني

ما الذي يميّز ما نجح عمّا تعثّر؟ ما نجح كان بمواعيد محددة وشريك خارجي ملزم وأداة رقمية، مثل إصلاح المصارف الخاصة ومنصة التحويلات وASYCUDA. وما تعثّر كان يحتاج تشريعاً يمر بالبرلمان، أو يمس مصالح متجذرة في الشركات والمصارف الحكومية. أي أن القرار الإداري المدعوم بمنصة متابعة أسرع تأثيراً في العراق من انتظار قانون جديد.

ما يطالب به المستثمرون

لا يصوغ التقرير توصيات صريحة للحكومة العراقية، لكن عوائقه تترجم مباشرة إلى مطالب محددة:

1. **تمكين هيئات الاستثمار فعلياً:** صلاحيات واضحة وموازنة وإجراءات موحدة، وقدرة على حل المشكلات مع الوزارات الأخرى، لا شباك واحد شكلي.
2. **شفافية التنظيم:** نشر كل الأنظمة الداخلية للوزارات، وطرح مشاريع القوانين للتعليق العام، ومهلة معقولة قبل نفاذ أي تغيير.
3. **الضريبة على الربح الفعلي:** التخلي عن أسلوب «الربح المفترض»، ووضوح تعريف «النشاط النفطي»، وقواعد واضحة لضمان العمالة الأجنبية.
4. **الحياد التنافسي:** إلغاء تفضيل الشركات العامة في المشتريات الحكومية، ونشر تقاريرها المالية، واستقلال مجالس إدارتها عن الوزارات.
5. **قضاء تجاري وتحكيم حديث:** إقرار قانون التحكيم الجديد على نموذج الأونسيترال، وآلية واضحة للإفلاس والتصفية.
6. **الوصول إلى التمويل والتحويل:** إكمال إصلاح المصارف الحكومية، وتسهيل تحويل الأرباح، والخروج من القائمة الرمادية.
7. **تنسيق المركز والإقليم:** تسجيل متبادل للشركات يغني عن التسجيل المزدوج، ونظام كمركي موحد، وسداد المتأخرات للموردين.

توصيات أصول: لكل مشكلة مؤشر



المستثمر الدولي لا يقرأ النوايا بل المؤشرات. ولذلك تقابل أصول كل عائق يرصده التقرير بتوصية محددة، وتربط كل توصية بمؤشر مقيس وخط أساس معروف، حتى يُحاسَب الإصلاح بالأرقام لا بالانطباعات.

لوحة المؤشرات: من أين نبدأ؟

المؤشر	القيمة الحالية	المصدر
مؤشر أحوال الأعمال المركّب	34.4 من 100 (منطقة انكماش)	مسح أصول لآفاق الأعمال
فجوة الثقة (المتوقع – الراهن)	−8.4 نقطة	مسح أصول لآفاق الأعمال
مؤشر العبء التنظيمي	61 من 100؛ 96.4% من المنشآت تواجه عبئاً واحداً في الأقل	مسح أصول لآفاق الأعمال
أثر الضرائب والرسوم الجديدة	خسائر لدى 97% من المتأثرين مقابل 72% لغيرهم	مسح أصول لآفاق الأعمال
المنشآت الرسمية بالكامل	34% فقط؛ 66% تفتقد مؤشراً رسمياً واحداً في الأقل	مسح أصول لآفاق الأعمال
المنشآت التي تتجنب المصارف	37%	مسح أصول لآفاق الأعمال
التبنّي الكامل للدفع الإلكتروني	8.2%؛ و14% محجوبة عنه	مسح أصول لآفاق الأعمال
مؤشر جاهزية تبني الذكاء الاصطناعي	32.4 من 100؛ 36.4% من المنشآت تستخدمه	مسح أصول لآفاق الأعمال
المنشآت التي خفّضت العمالة	55%، و54% تتوقع المزيد	مسح أصول لآفاق الأعمال
ضغط الهامش: أسعار المدخلات مقابل المخرجات	84.1 مقابل 73.2	مسح أصول لآفاق الأعمال
البطالة	15.5%	تقرير الخارجية الأمريكية
الكفاءة التشغيلية للإطار التنظيمي (B-READY)	46.79 من 100	البنك الدولي 2024
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	+0.4 مليار دولار (2025) بعد −7.46 مليار (2024)	الأونكتاد

التوصيات

1. **إعادة هيكلة قانون الضرائب من جديد.** قانون ضريبة دخل جديد يُبنى على الربح الفعلي الموثّق بدل «الربح المفترض» والتخمين، ويعرّف «النشاط النفطي» تعريفاً ضيقاً واضحاً، ويضع قواعد مستقرة لضمان العمالة الأجنبية، ويوسّع القاعدة بدل رفع العبء على المكلّفين الحاليين. *خط الأساس:* المنشآت المتأثرة بالضرائب الجديدة تخسر بنسبة 97% مقابل 72% لغيرها. *ما يُقاس:* ضيق هذه الفجوة، وعدد المكلّفين المسجلين، وحصة الإيراد غير النفطي.
2. **هيئة استثمار بصلاحيات ملزمة ومهل معلنة.** تخويل الهيئة الوطنية للاستثمار بإلزام الوزارات بمهل زمنية، يُعدّ بعدها السكوت موافقة، بمعيار عملي هو إجازة المشروع خلال 72 ساعة. *خط الأساس:* درجة B-READY للكفاءة التشغيلية 46.79 من 100. *ما يُقاس:* عدد الأيام من الطلب إلى الإجازة، منشوراً لكل هيئة.
3. **شفافية تنظيمية ملزمة.** نشر كل الأنظمة الداخلية للوزارات في سجل إلكتروني واحد، ولا يُطبّق أي إجراء غير منشور، مع طرح مشاريع القوانين للتعليق العام ومهلة معقولة قبل نفاذ أي تغيير. *خط الأساس:* مؤشر العبء التنظيمي 61 من 100، ومتوسط نحو 5 أعباء متزامنة للمنشأة. *ما يُقاس:* انخفاض المؤشر سنوياً، وعدد الأنظمة المنشورة.
4. **توحيد الرسوم وتسريع الكمارك.** رسم واحد معلن بدل الجبايات المحلية المتعددة، وزمن أقصى للتخليص عبر نظام ASYCUDA، ومراجعة التعرفة على مدخلات الإنتاج. *خط الأساس:* 77% من المنشآت متأثرة بالرسوم الكمركية، و65% بتعدد الجبايات، و52% بتأخير التخليص، ومؤشر أسعار المدخلات 84.1. *ما يُقاس:* زمن التخليص بالساعات، وعدد الجبايات لكل شحنة.
5. **الحياد التنافسي بين الشركات العامة والخاصة.** إلغاء فارق الـ 10% الممنوح للشركات العامة في المناقصات، أو منح القطاع الخاص الامتيازات نفسها، ونشر القوائم المالية للشركات العامة الـ192. *ما يُقاس:* نسبة الشركات العامة التي تنشر قوائمها المدققة، وحصة القطاع الخاص من قيمة المشتريات الحكومية.
6. **الرسمية عبر المصرف والدفع الإلكتروني.** تبسيط فتح الحسابات وقواعد التحويل، وربط الحوافز الضريبية والتمويل بالتعامل المصرفي، وإنجاز خطة العمل مع FATF للخروج من القائمة الرمادية. *خط الأساس:* 34% فقط من المنشآت رسمية بالكامل، و37% تتجنب المصارف، والتبني الكامل للدفع الإلكتروني 8.2%. *ما يُقاس:* ارتفاع نسبة المنشآت الرسمية بالكامل، والخروج من القائمة الرمادية في موعد محدد.
7. **قضاء تجاري وتحكيم بمواعيد.** إقرار قانون التحكيم الجديد على نموذج الأونسيترال، ومحاكم تجارية متخصصة، وآلية واضحة للإفلاس والتصفية. *خط الأساس:* لا قضية إعادة تنظيم أو تصفية لشركة مدينة أُغلقت خلال ثلاث سنوات. *ما يُقاس:* متوسط زمن الفصل في النزاعات التجارية وعدد القضايا المغلقة.
8. **مشتريات وتراخيص رقمية بلا احتكاك.** نقل المناقصات والتراخيص إلى منصات إلكترونية مفتوحة تُنشر نتائجها، لأن الفساد يتركز حيث يلتقي المستثمر بالموظف. *ما يُقاس:* نسبة المناقصات المنشورة إلكترونياً، ونسبة المعاملات المنجزة دون مراجعة حضورية.
9. **المهارات بدل النسب الجامدة.** ربط اشتراط العمالة المحلية (80%) ببرامج تدريب ونقل معرفة يلتزم بها المستثمر، وإطلاق مؤشر وطني دوري للعمالة الماهرة. *خط الأساس:* البطالة 15.5%، و55% من المنشآت خفّضت العمالة. *ما يُقاس:* نسبة المنشآت التي تعدّ نقص المهارات عائقاً، وعدد المتدربين المعيّنين فعلياً.

التوصيات

10. **التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص.** برامج محو أمية بالذكاء الاصطناعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإزالة عوائق الدفع الإلكتروني، وبنية تحتية رقمية. *خط الأساس:* مؤشر الجاهزية 32.4 من 100، و36.4% فقط تستخدم الذكاء الاصطناعي، و14% محجوبة عن الدفع الإلكتروني. *ما يُقاس:* ارتفاع مؤشر الجاهزية في كل دورة مسح.
11. **يقين السياسات لاستعادة الثقة.** جدول زمني معلن للإصلاحات السابقة، وتقييم مسبق لأثر أي قرار ضريبي أو تنظيمي على المنشآت قبل اعتماده. *خط الأساس:* مؤشر أحوال الأعمال 34.4 من 100، وفجوة الثقة −8.4 نقطة، وصافي الاستثمار الأجنبي 0.4 مليار دولار فقط. *ما يُقاس:* عبور مؤشر أحوال الأعمال عتبة 40 خروجاً من منطقة الانكماش، وتحوّل فجوة الثقة إلى موجب.
12. **منصة وطنية واحدة لتتبّع المعاملات بين الدوائر.** تُسجَّل كل معاملة برقم واحد يرافقها من دائرة إلى أخرى، مع وقت دخولها وخروجها من كل محطة وسبب أي توقف من قائمة أسباب موحدة، وتُعرض النتائج علناً في لوحة مفتوحة. هكذا يصبح واضحاً من يعرقل المعاملة، وأي دائرة تعرقلها، ولماذا. فقد خفّضت تشيلي نسبة التأخر في ردود الجهات على تراخيص البيئة من 33% إلى 3% خلال أربعة أشهر بمجرد جعل التأخير مرئياً للجميع، بحسب تقرير OECD «الحكومة العالقة». *ما يُقاس:* متوسط زمن المعاملة في كل دائرة، ونسبة المعاملات المتجاوزة للمدة المحددة، وأكثر أسباب التوقف تكراراً.
13. **برنامج حكومي «أنت تسأل ونحن نجيب».** منصة علنية يطرح فيها المستثمر أو المواطن أو صاحب المنشأة سؤاله أو مشكلته، وتُلزم الجهة المعنية بالإجابة علناً خلال مدة محددة. وتصبح الإجابة المنشورة تفسيراً معتمداً يُطبَّق على الحالات المماثلة كلها، فلا يُترك الأمر لاجتهاد موظف. والسؤال الذي يتكرر يدل على خلل في نظام يحتاج إلى تعديل. *ما يُقاس:* نسبة الأسئلة المجاب عنها ضمن المدة، ومتوسط زمن الإجابة، وعدد الأنظمة التي عُدّلت بسبب الأسئلة المتكررة.
14. **نشر كافة البيانات الحكومية بصيغة مفتوحة.** الأنظمة والرسوم والتراخيص الممنوحة ونتائج المناقصات وتنفيذ الموازنة والقوائم المالية للشركات العامة، كلها منشورة بصيغة قابلة للتحليل ومحدّثة دورياً. فكلما زادت الشفافية قلّ الفساد والابتزاز، وهو ما يرصده التقرير في الكمارك والموانئ والتراخيص. *ما يُقاس:* عدد مجموعات البيانات المنشورة، وانتظام تحديثها، ونسبة الجهات الملتزمة بالنشر.

32.4

34.4

33%
3% →

ماذا يعني للعراق؟

الجهة المعنية هي المستثمر الأجنبي، لكن المستثمر المحلي يعيش العوائق نفسها وبدرجة أشد. ما يرصده التقرير من منظور الشركات الأمريكية يتطابق مع ما تقيسه مؤشرات أصول من الداخل: 96.4% من المنشآت تواجه عبئاً حكومياً واحداً على الأقل، و37% تتجنب المصارف، ولا يتجاوز التبنّي الكامل للدفع الإلكتروني 8.2%. وهذا يعطي أرقام أصول مصداقية إضافية، لأن جهة خارجية مستقلة تصل إلى التشخيص نفسه.

96.4%	37%	8.2%

على مستوى الاقتصاد الكلي، ضعف الاستثمار يعني استمرار الاعتماد على النفط. مع تراجع الإيرادات النفطية 53% في الأشهر السبعة الأولى من 2026، وعجز يقارب 43 تريليون دينار في مسودة موازنة 2027، يصبح الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي الطريق الوحيد للوصول إلى هدف الحكومة برفع الإيرادات غير النفطية إلى 45% خلال عشر سنوات. والعودة إلى القائمة الرمادية ترفع كلفة التحويلات وتضغط على تمويل التجارة في وقت حساس لسعر الصرف.

53%	43	45%



أين يلتقي التقرير مع الطرح العراقي

- **الشباك الواحد:** يصف التقرير هيئات الاستثمار بأنها لا تستطيع حل المشكلات مع الوزارات الأخرى. وهذا أيضاً ما جاء على لسان السيد خالد الجابري، رئيس مؤسسة أصول للتطوير الاقتصادي والتنمية المستدامة، منذ 2022: قانون الاستثمار جيد في نصوصه، لكن الشباك الواحد لا يؤدي دوره، ومعياره العملي إجازة المصنع خلال 72 ساعة.
- **الضريبة المقدّرة:** شكوى الشركات الأمريكية من «الربح المفترض» تلتقي مع ما يطرحه السيد الجابري من أن القانون الحالي مبني على منطق «ادفع ثم نتحاسب» والمخمّن، وأن الحل قانون ضريبة دخل جديد لا تعديل جزئي.
- **امتيازات الشركات العامة:** يوثّق التقرير أفضلية الشركات العامة في المشتريات. ويطالب السيد الجابري بإزالة هذه الامتيازات في التجارة والصناعة، أو منح القطاع الخاص الامتيازات نفسها.
- **العبء التنظيمي:** ما يسميه التقرير «عبئاً بيروقراطياً ثقيلاً يرفع كلفة العمل» يصفه السيد الجابري بـ«ضريبة الظل» التي تطرد الاستثمار.

أين يختلف المنظور: ينظر التقرير إلى العراق بعين المصدّر الأمريكي، فيُبرز فرص العقود الحكومية والطاقة أكثر من تنمية القطاع الخاص المحلي. وينتقد اشتراط العمالة المحلية (80%) بوصفه كلفة على المستثمر، بينما هو في العراق أداة لمواجهة بطالة تبلغ 15.5%. والحل الوسط هو ما يشير إليه التقرير نفسه: ربط العمالة المحلية ببرامج تدريب ونقل معرفة بدل النسب الجامدة.



ما تقدّمه أصول

تضع مؤسسة أصول للتطوير الاقتصادي والتنمية المستدامة منهجياتها وبياناتها في خدمة الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات والمجلس الوزاري للاقتصاد والجهات التشريعية والرقابية، وفي خدمة المستثمرين المحليين والأجانب:

- **مسح آفاق الأعمال:** مؤشرات انتشار على منهجية PMI لأحوال المنشآت والأسعار والتوظيف والعبء التنظيمي والرسمية الاقتصادية، تقيس من الداخل ما يرصده هذا التقرير من الخارج.
- **مؤشر عبء فجوة الخدمات العامة:** قياس ما تدفعه الأسر لتعويض ضعف الخدمات العامة، حسب الخدمة وشريحة الدخل.
- **الرصد اليومي والمرصد الأسبوعي:** متابعة القرارات الحكومية ومؤشرات السوق، بما فيها مسار الخروج من القائمة الرمادية وإصلاح المصارف الحكومية، ومقارنتها بالتقارير والتجارب الدولية.
- **الخدمات الاستشارية والفنية للشركات الكبرى والجهات الحكومية:** بما فيها دليل عملي للمستثمر عن التسجيل والضرائب والعمالة، ودراسات الجدوى، ومراجعة النماذج الاقتصادية، وتصميم إجراءات الشباك الواحد.

يمكن مراجعة مخرجات المؤسسة عبر موقعها الرسمي **www.ofesd.com** أو حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

المصدر

U.S. Department of State (2026), ***2026 Investment Climate Statement: Iraq***. أيلول 2026، 35 صفحة. الصفحات المعتمدة في الملخص: الخلاصة والنفط (ص 1–4)؛ قانون الاستثمار والتسجيل والكمارك (ص 2–7، 14–15)؛ البيئة التنظيمية والضرائب والقضاء والتحكيم (ص 8–13، 16)؛ الملكية الفكرية (ص 21)؛ المصارف والدفع الإلكتروني والقائمة الرمادية (ص 22–28)؛ الشركات العامة (ص 28–30)؛ الفساد (ص 30–31)؛ سوق العمل (ص 33–34)

مصادر الربط العراقي: مسح أصول لآفاق الأعمال (حزيران 2026)؛ المرصد — العدد 1 (30 تشرين الأول 2026)؛ **قنا، 14 تشرين الأول 2026**؛ **الجزيرة نت، 4 تموز 2026**.